

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.338
18 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٣٨

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء، ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقريراً لكسمبرغ الدوران الأولي والثاني

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وإدراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر.
ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief, Official Records Editing Section, إلى
Office of Conference and Support Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية
الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقريراً لكسمبرغ الدوران الأولي والثاني (CEDAW/C/LUX/1 و CEDAW/C/LUX/2)

١ - بدعوة من الرئيسة، احتلت السيدة مولهايمس (لكسمبرغ) مقعداً إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة مولهايمس (لكسمبرغ): عرضت تقريراً لكسمبرغ الدورين الأولي والثاني CEDAW/C/LUX/1 و CEDAW/C/LUX/2)، قائلة إن لكسمبرغ هي بصدد المباشرة بتنفيذ مشروع نموذجي يتعلق بتساوي الفرص في التدريب المهني. وأضافت أن لكسمبرغ ستكرس، أثناء رئاستها الاتحاد الأوروبي، اهتماماً خاصاً للمسائل المتعلقة بتساوي الفرص، وحقوق الإنسان الأساسية، والاتجار بالبشر، ولا سيما النساء، ضمن سياق توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل بلداناً في أوروبا الوسطى.

٣ - وفيما سجلت حكومة لكسمبرغ تحفظاً على التصديق على الاتفاقية من حيث تناقضها وأحكام مادة من اتفاق أسرة ناسو تتعلق بانتقال تاج دوقية لكسمبرغ الكبرى وراثياً عن طريق الذكور، فإن الدوق الأكبر الحالي أشار إلى اتفاقه مبدئياً ومقترح وزاري يقضي بإعادة النظر في هذه المادة. وفي عام ١٩٩٧ اقترحت لجنة الإصلاح الدستوري التابعة لمجلس النواب إضافة بند بشأن عدم التمييز إلى دستور البلد، واعتمدت الحكومة "خطة العمل لعام ٢٠٠٠" لتنفيذ إعلان وخطة العمل المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥. وتعكس هذه الإجراءات التزام الحكومة بإرساء مبدأ تساوي المرأة والرجل في الدستور والتشريعات.

٤ - وقد أقر مجلس النواب في عام ١٩٩٥ اقتراحاً بالسماح للناخبات بتسجيل أسمائهن حسب شهرتهن قبل الزواج، وذلك بعد معارضة كبيرة تم التغلب عليها، كما حصلت معارضة على المنوال نفسه فيما يتعلق بإطلاق كنية الأب أو الأم على بعض الأطفال أدت إلى التحفظ على المادة ١٦ من الاتفاقية، لكن الحكومة أعلنت التزامها بالعمل من أجل رفع التحفظات حالما تعتمد خطة العمل لعام ٢٠٠٠.

٥ - وأضافت قائلة إن النساء يشكلن شريحة منخفضة نسبياً ممن ينتخب لمجلس النواب أو يعين للوظائف الوزارية، لكنهن ممثلات بشكل أقوى في مراكز القيادة في الأحزاب السياسية. بيد أن الرجال يفوقهن عدداً بدرجة كبيرة في مراكز صنع القرارات على مستوى المجتمع، حيث لا تزيد نسبتهن عن ١٠,٩ في المائة من عضوية المجالس المحلية. بيد أن الضغط الذي مارسه الحركات النسائية والمناضلات خلال السبعينات والثمانينات قد أسفرت عن اعتماد قوانين هامة تقضي بالمساواة بين الجنسين.

٦ - ومع أن لكسمبرغ لم تصدق على الاتفاقية حتى العام ١٩٨٩، تم على المستوى الوزاري قبل ذلك العام اعتماد عدد من التدابير التي تشجع على مساواة المرأة. وعقب التصديق، أنشئ فريق عمل وزاري مشترك في عام ١٩٩١ لمعالجة قضايا المرأة بوجه الخصوص. بيد أن إنشاء وزارة النهوض بالمرأة في عام ١٩٩٥ قد زود في نهاية المطاف كل من الرجل والمرأة بهيئة مؤسسية مكرسة للإعمال الفعال للحقوق والفرص المتساوية، وهو يركز على استقلال سياسة المرأة عن سياسة الأسرة.

٧ - وقد مارست الوزارة سياسة النهوض بالمرأة منذ إنشائها، وعملت من أجل المساواة الصريحة بين الرجل والمرأة ضمن إطار خطة عمل بيجين والاتفاقية. وتشتمل الميادين الثلاثة لنشاطها الأولي على سياسات الانصهار العام، وسياسات التعليم والتدريب والعمل، والسياسات الاجتماعية.

٨ - فني ميدان الانصهار العام، تلقت الوزارة مساعدة من اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بمساواة الجنسين، التي منحت إطاراً تنظيمياً في عام ١٩٩٦. وكانت نية الحكومة تعزيز هذه الهيئة بإعطائها ولاية وسلطات واضحة المعالم، عملاً بالهدف الاستراتيجي لخطة عمل بيجين، وفي سياق نظرة الحكومة للانصهار العام بوصفه أداة لا غنى عنها في مكافحة عدم المساواة في معاملة المرأة. ومثلت وزارة النهوض بالمرأة أيضاً في لجنة وزارية مشتركة للتعاون في التنمية، مما يضمن قدرتها على كفالة أن تشكل قضايا المساواة جزءاً لا يتجزأ من سياسة التعاون في التنمية.

٩ - ودعت خطة عمل العام ٢٠٠٠ إلى خلق سياسات تشجع على تساوي الفرص في التعليم والتدريب. وقد باشرت وزارة التربية الوطنية والتدريب المهني باتخاذ تدابير جوهرية في هذا الصدد، بالتفاهم مع وزارة النهوض بالمرأة وغيرها من الوزارات. ومن الأمثلة على أنشطة الانصهار العام تنظيم حملة إعلامية ضد متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشارك فيها ممثلون عن وزارات النهوض بالمرأة والتربية الوطنية والتدريب المهني والشباب والأسرة والصحة.

١٠ - ومن بين الأمثلة الأخرى على أنشطة الانصهار العام إنشاء فريق فرعي بشأن المرأة والعمال تابع للجنة الوزارة المشتركة المعنية بالمساواة بين الجنسين؛ وهذا الفريق الفرعي مسؤول عن تصنيف الإحصائيات بشأن الأعمال النسائية وكفالة تنفيذ خطة العمل في هذا الميدان. وقد أجرت وزارة النهوض بالمرأة مؤخراً مسحاً بشأن تعديل ساعات العمل في نظام الخدمة المدنية. وهي تعتزم داخل إطار الاتحاد الأوروبي تنظيم مؤتمر دولي بشأن ترتيبات العمل.

١١ - وقد تم تفويض لجنة عمالة المرأة، وهي هيئة استشارية تابعة لوزارة النهوض بالمرأة تعمل منذ عام ١٩٨٠، باقتراح إجراءات لتحسين حالة المرأة.

١٢ - وقد أطلق المجلس الوطني للمرأة في لكسمبرغ استراتيجية واسعة لصهر سياسة المساواة. كما دعا مجالس ١١٨ بلدية إلى تعيين عضو يكون مسؤولاً عن تشجيع تساوي الفرص داخل البلدة؛ وتعيين لجنة

استشارية بشأن تساوي الفرص؛ والنظر في إنشاء مكتب لتساوي الفرص داخل البلديات الكبرى. ويتضمن التقرير الأولي (CEDAW/C/LUX/1) وصفا للتدابير التي ستتخذها الهيئة البلدية بشأن تساوي الفرص.

١٣ - وتشمل الدورات التدريبية التي تنظمها وزارة الداخلية لموظفي البلديات دورات لزيادة الوعي بشأن مسألة المساواة بين الجنسين. وفي سياق السياسات البلدية المتعلقة بالمساواة، سوف يجري تحليل لحالة المرأة والرجل في كل بلدية، كما سيقام تعاون بين اللجان الاستشارية والمنظمات المحلية والهيئات والأفراد على المستويين المحلي والوطني، بما يحشد أكبر عدد ممكن من الأشخاص دعماً لسياسة المساواة. وفي هذا السياق، تنفذ وزارة النهوض بالمرأة مشروعاً رائداً للأطفال في مرحلة ما قبل الحضانة، بمساعدة اللجان الاستشارية المحلية.

١٤ - ويشكل التعاون مع المنظمات غير الحكومية عنصراً هاماً من عناصر الانصهار العام؛ وتقوم وزارة النهوض بالمرأة بدعم أنشطتها مالياً ضمن إمكانيات ميزانيتها. وفي أيلول/سبتمبر، سوف تنظم طاولة مستديرة بشأن حقوق المرأة في ميداني الأمن الاجتماعي والمالي والتعليم. وقد درست مؤخراً مبادرة تقضي بإنشاء أفرقة مناقشة إقليمية. وبالإجمال، فقد وصلت استراتيجية الانصهار العام إلى نسبة كبيرة من السكان.

١٥ - وثمة ميدان ثان ذو أولوية هو سياسة التعليم والتدريب والعمالة. ففي سياق برنامج العمل الرابع للاتحاد الأوروبي بشأن تساوي الفرص بالنسبة للرجل والمرأة، قدمت وزارة النهوض بالمرأة مشروعاً بعنوان "المشاركة في المساواة"، مددت فترته لغاية عام ١٩٩٧. ويهدف المشروع إلى تشجيع تساوي الفرص في ميدانين تكميليين هما التدريب التعليمي والمهني والعمالة والحياة العملية. وينبغي تعليم مفهوم تساوي الفرص في أبكر سن ممكنة لدى الأطفال من الجنسين، إذا ما أريد أن يكون هنالك مناخ منصف في العمل. والبعد الأول للمشروع يسعى إلى الانطلاق إلى تعليم يجسد مبادئ تساوي الفرص، بالتعاون مع البلديات والمدرسين والأهالي والهيئات المحلية المعنية بالمرأة. أما البعد الثاني فيهدف إلى تشجيع تساوي الفرص بالنسبة للرجل والمرأة في مكان العمل، بالتعاون مع الوزارات المسؤولة عن التدريب والعمالة، والهيئات التدريبية ورابطة أرباب العمل والعمال. وبالنسبة للراشدين والأطفال على السواء، تعتبر النظرة إلى الذات وفهم الآخر، عاملين أساسيين في تحقيق شراكة حقيقية بين الجنسين.

١٦ - وقد أعدت وزارة النهوض بالمرأة نموذجاً تدريبياً بشأن المساواة لاستخدامه من قبل موظفي التدريب والمدرسين على كل الأصعدة، ويجري إدخاله ضمن الأنشطة التدريبية. كما باشرت الوزارة تدريبات للشباب من العمال والموظفين الإداريين وكافة موظفي التدريب في الخدمة المدنية.

١٧ - ويرتبط مشروع "المشاركة في المساواة" ارتباطاً وثيقاً بمشروع "شبكة تدريب المرأة" (ليوناردو دافنشي) التي تهدف إلى إنشاء وتطوير شبكة تعليمية وتدريبية للفتيات والنساء. وقد باشرت هذا المشروع وزارة التربية الوطنية والتدريب المهني، بالتعاون مع وزارة النهوض بالمرأة ووزارة العمل والعمالة.

١٨ - وقدمت وزارة النهوض بالمرأة قانوناً لتعيين ممثل بشأن المساواة في المؤسسات الخاصة. وأعلنت وزارة النهوض بالمرأة مؤخراً أن الحكومة تعتزم تعيين ممثلين بشأن المساواة في الخدمة المدنية.

١٩ - ويظهر عدم المساواة في الواقع أكثر ما يظهر في ميدان العمل، إذ تبلغ نسبة النساء ٣٦,٥ في المائة من السكان العاملين، و ٤٣,٣ في المائة من العاطلين عن العمل، ويتجاوز عدد النساء العاملات بدوام جزئي ضعفي عدد الرجال. وتبلغ نسبة مرتبات النساء ٧٠ في المائة من مرتبات نظرائهن من الذكور. وتعتزم وزارة النهوض بالمرأة نشر دراسة إحصائية بشأن المرأة وسوق العمل في المستقبل القريب.

٢٠ - ويجري حالياً التفاوض بين الشركاء الاجتماعيين على المستوى الوطني بشأن إصدار توجيه من مجلس أوروبا يتعلق بالاتفاق الإطاري بشأن إجازة الأبوين. وقد قدمت وزارة النهوض بالمرأة قانوناً بشأن إجازة الأسرة إلى مجلس النواب في آذار/ مارس ١٩٩٦، وهي عاكفة حالياً على وضع قانون بشأن مكافحة التحرش الجنسي في مكان العمل. وفي منتصف حزيران/يونيه، اعتمد اقتراح من جانب جميع الأحزاب السياسية في مجلس النواب يطلب من الحكومة وضع استراتيجية عريضة للإعلام وزيادة الوعي فيما يتعلق بالتقسيم المنصف للعمل ومسؤوليات الأسرة. وقد أجرت مجموعة من الصحافيات مؤخراً مسحا لوضع الصحافيين وصورة المرأة في وسائل الإعلام.

٢١ - ويتمثل الميدان الرئيسي الثالث في المجال الاجتماعي. إذ تعمل وزارة النهوض بالمرأة على كفالة حق جميع النساء في الضمان الاجتماعي، ولا سيما النساء اللواتي يبقين فترة طويلة من الزمن خارج العمل أو يستغنين عن العمل بالكامل. إضافة إلى ذلك، فإنها تؤيد المبادرات المحلية والبلدية لإنشاء مرافق لرعاية الأطفال.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٦، قدمت وزارة النهوض بالمرأة دعمها لمشروع "رابطة النساء المحرومات" لإنشاء دار للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة والحادية والعشرين. ويتألف المشروع من مكتب إعلامي، ومركز استقبال وملجأ. وتم تنظيم حملة واسعة ضد استغلال الفتيات جنسياً قبل إطلاق المشروع. وخلال الحملة، نظم موظفو دار الفتيات حلقات عمل بشأن العنف والاستغلال الجنسي. وسوف تنظم في نهاية عام ١٩٩٧ حملة أخرى لمكافحة العنف ضد المرأة.

٢٣ - وصادقت لكسمبرغ على اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال الآخرين لأغراض البغاء. وقد شاركت وزارة النهوض بالمرأة بنشاط في المؤتمر المعني بالاتجار بالمرأة الذي نظمته اللجنة الأوروبية في عام ١٩٩٦. وقد أيدت لكسمبرغ الإعلان الوزاري بشأن هذا الموضوع، والذي اعتمد في لاهاي، وهي تدرس إمكانية وضع استبيان بشأن متابعة هذا الإعلان.

٢٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أنشأت وزارة العدل، لأغراض مكافحة الاتجار بالمرأة، نظاماً للحصول للحصول على أذن الإقامة للفنانين الأجانب. ويجري حالياً طرح قانون للتصويت يتعلق بغسل

الأموال، وهي ظاهرة تغطي أيضا الفوائد التي تجنى من الاتجار بالبشر. والبغاء في حد ذاته ليس محظورا في لكسمبرغ. لكن القوادة والتماسها محظوران. وتعتزم وزارة النهوض بالمرأة افتتاح مركز للبغايا في عام ١٩٩٨ يقدم لهن المشورة والمعلومات والمساعدة القانونية وكذلك الرعاية الطبية. وسوف تكفل السرية في هذا المجال.

٢٥ - وثمة مجموعة سكانية أخرى مستهدفة هي المهاجرات واللاجئات والأجنبيات. وقد بلغ عدد الأجانب ٣٠ في المائة من السكان في عام ١٩٩١، بينهم ٩١ في المائة من الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، و ٩ في المائة من بلدان ثالثة، بمن فيهم اللاجئين.

٢٦ - وتهاجر النساء عامة لأغراض جمع شمل الأسرة. وتأتي معظم المهاجرات من أوروبا الجنوبية. وقد أتى عدد من اللاجئات إلى لكسمبرغ خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، لكن القليلات منهن كن وحيدات أو مسؤولات لوحدهن عن إعالة أسرهن. بيد أنه مع قدوم آخر موجة للاجئين من يوغوسلافيا السابقة، حصل عدد كبير من النساء المعيلات على حق اللجوء في لكسمبرغ. وتستفيد هذه النساء من عدد من التدابير الخاصة، كالسكن الآمن، والمشورة من جانب العاملين الاجتماعيين المتخصصين، وإمكانية طلب أن تكون الإجراءات الإدارية اللواتي تشملهن تنفذ من جانب موظفة من وزارة العدل، وأن توفر لهم مترجمة، وكذلك دورات لغوية تتواءم والحياة الأسرية؛ وخدمات مخصصة للاجئات اللواتي يحصلن على اذونات بالإقامة.

٢٧ - وتعمل وزارة النهوض بالمرأة في لكسمبرغ بنشاط على وضع الإطار التشريعي للبلد بشأن المساواة بين المرأة والرجل. ويجري العمل على تنفيذ العديد من المبادرات المتعلقة بزيادة الوعي والإعلام والتدريب، وهذه المبادرات مترابطة وتتناول كلا من الميادين ذات الأولوية في عمل الوزارة: الانصهار العام، السياسات الاجتماعية والتعليم، وسياسات التدريب والعمالة. وهي تستهدف الأفراد في كل فئة عمرية، من الذكور والنساء على السواء. وكوسيلة ملموسة لزيادة الوعي لدى الشبان، أعدت الوزارة كراسا بشأن الاتفاقية يستعمل كنص تكميلي في دروس التربية المدنية. ويرمي الهدفان الرئيسيان للكراس الذي سينشر باللغتين الفرنسية والألمانية، ويركز على الشبان البالغين من العمر ١٧ و ١٨ عاما، إلى زيادة وعي الشبان بأوجه عدم المساواة الاجتماعية المستمرة إزاء الفتيات والنساء، وإلى ضمان فهم الفتيات لحقوقهن. وقالت المتكلمة إنها تود أن تقدم إلى الرئيسة نسخة من الكراس. إضافة إلى ذلك، سوف توزع تقارير بشأن تنفيذ الاتفاقية على الطلاب وعلى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

٢٨ - ولأن المواقف من المساواة بين الجنسين لا يمكن تغييرها إلا بإجراءات تستهدف الشباب والشابات، تركز خطة عمل الوزارة للعام ٢٠٠٠ على أهمية إدخال دورات في الاقتصاد المنزلي إلى جميع المدارس بأنواعها، وإتاحتها للفتيات والفتيان على السواء، بغية إعدادهم لتحمل مسؤولياتهم الأسرية بصورة متساوية.

٢٩ - ومضت تقول إنه لم يتم في لكسمبرغ تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين. فتغيير المواقف هو عملية طويلة ومعقدة، يتوقف نجاحها على مشاركة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع. وقد قضى المجتمع أكثر من ٢٠٠٠ سنة ليتوصل إلى مناقشة مسألة التمييز ضد المرأة بصورة مفتوحة وعامة. ومع أن حالة المرأة قد تحسنت، فإن السلطة لا تزال في معظم الأحيان في أيدي الرجل. وقد يكون من الملائم عقد مؤتمر عالمي بشأن موضوع الرجال والسلطة، لأن التحول نحو مجتمع قائم على المساواة يتطلب جهوداً لتعزيز وعي الرجال، بما في ذلك وعيهم لدرجة مسؤوليتهم.

٣٠ - السيدة كورتي: قالت إن تقارير لكسمبرغ البالغة التفصيل والصراحة تبين أن لكسمبرغ قد احتلت على الدوام الصدارة في الجهود المتعلقة بتساوي الفرص، حتى بين البلدان الأوروبية. بيد أنها صادقت على الاتفاقية في عام ١٩٨٩ بعد مرور بعض الزمن على مصادقة البلدان الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي عليها، وأدخلت تحفظات على المادتين ٧ و ١٦. ومع أن التحفظ على المادة ٧ مفهوم، حيث أنه يتعلق بأسرة الدوق الأكبر، فإنها تأمل في سحبه. أما التحفظ على المادة ١٦ (ز)، فإنه أصعب على الفهم، لذا فهي ترغب أيضاً في أن يتم سحبه، وفقاً للتوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في ١٩٩٥.

٣١ - وأعربت عن ارتياحها لملاحظة أن وزارة النهوض بالمرأة اعتمدت خطة العمل لعام ٢٠٠٠، من أجل تنفيذ خطة عمل بيجين، وأن تعاون لكسمبرغ مع البلدان النامية سوف يشجع تحديداً على النهوض بالمرأة. وفيما يتعلق باقتراح الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن موضوع الرجال والسلطة، فإن أفضل سبيل إلى زيادة وعي الرجال إزاء قدرات النساء يكمن في تعزيز المزيد من حشد النساء أنفسهن.

٣٢ - واختتمت قائلة إنه لما كانت لكسمبرغ ستسلم رئاسة الاتحاد الأوروبي للأشهر الستة المقبلة، فهي تأمل في أن تكفل نشر الاتفاقية، التي دخلت جميع البلدان الأوروبية طرفاً فيها، على نطاق واسع في تلك البلدان، وأن تشكل هذه الاتفاقية جزءاً من الجسم الأساسي للمبادئ القانونية التي توحدنا.

المادة ٢

٣٣ - السيدة غونزاليس: قالت إن التدابير التي نُفذت متابعة للتوصيات الصادرة عن مؤتمر بيجين، والواردة في التقرير الثاني (CEDAW/C/LUX/2)، ينبغي أن تكون مثلاً تحتذي به البلدان الأخرى.

٣٤ - وتساءلت عن سبب إشارة التقرير الأولي (CEDAW/C/LUX/1)، في الباب المتعلق بالتدابير التشريعية لكفالة المساواة، إلى أن بإمكان النساء أن يخدمن فقط "كمتطوعات" في الجيش، وعما إذا كان ثمة تمييز بين هذا العمل "التطوعي" وبين الخدمة العادية في الجيش. وطلبت أيضاً توضيحاً بشأن "النفقات المتصلة بالزواج" المشار إليها في نص قانون كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ بشأن حقوق وواجبات الأزواج، وما إذا كانت هذه النفقات تُفهم على أنها تشمل كلا من الزوجين.

٣٥ - السيدة شاليف: سألت ما إذا كان قد تمت محاولة جديدة لإدخال تعريف على مبدأ تساوي المرأة والرجل في دستور لكسمبرغ. وسألت أيضا ما إذا كانت الاتفاقية سارية المفعول حاليا، وفقا لقانون لكسمبرغ المحلي، أو ما إذا كان هنالك حاجة إلى وضع تشريعات لإنفاذه.

٣٦ - ومع أن التقارير تتضمن العديد من المعلومات بشأن القوانين التي سُنّت، فإنها لا تتضمن إحصائيات كان من الممكن أن تعود بالفائدة. وتساءلت عن سبب عدم انخراط النساء في لكسمبرغ في العمالة بأجر، إذ أن الإشارة إلى أن الهجرة تشكل أهم عامل في نمو لكسمبرغ السكاني، تنطوي ضمنا على أن معدل الولادات منخفض، وأن قوانين إجازات الأمومة تميل على ما يبدو لصالح النساء العاملات وأن ثمة مرافق واسعة متاحة لرعاية الأطفال.

٣٧ - السيدة كورتى: سألت عن ماهية الأسباب التي يقبلها قانون الطلاق المعدل كأساس للطلاق، كما سألت عما إذا كانت كفة القانون الدولي، عموما، راجحة أمام القانون المحلي. وأخيرا، تساءلت عما إذا كانت التدابير المتخذة لإدماج اللاجئين والمهاجرات في المجتمع، تتضمن قوانين خاصة تمكنهن من العمل، وتساءلت في هذه الحالة عن الظروف التي يتم فيها ذلك.

٣٨ - السيدة كارترايت: تساءلت عن إمكانية قيام المرأة في لكسمبرغ برفع دعاوى أمام المحاكم بشأن التمييز غير المباشر، وفي هذه الحالة، عما إذا كان قد اتخذ أي إجراء في هذا الشأن. كما تساءلت عما إذا كان هنالك أي رابطة للمحاميات تشجع وتساعد النساء اللواتي يرغبن في رفع مثل هذه القضايا أمام المحاكم، وعما إذا كان هناك أي مساعدة قانونية متاحة للنساء اللواتي قمن بذلك.

المادة ٣

٣٩ - السيدة عويج: قالت إنها تقدر صهر منظور الجنسين في خطة عمل لكسمبرغ لعام ٢٠٠٠. وطلبت معلومات مستكملة بشأن مركز مشروع القانون المتعلق بإجازة الأسرة، والتحرش الجنسي في مكان العمل، وتعيين مندوبة معنية بشؤون العمل عن النساء العاملات في شركات ذات حجم معين. كما سألت عما إذا كانت لكسمبرغ تعتزم اعتماد قانون ينص صراحة على المعاقبة على أعمال العنف المقتربة ضد المرأة لكونها امرأة.

٤٠ - وأثنت على الحملة الإعلامية التي تقودها لكسمبرغ من أجل رفع مستوى الوعي، راجية الوفد أن يزود جميع أعضاء اللجنة بنسخ من الكراس المصور المنشور بشأن الاتفاقية. واعتبرت هذه المبادرة ذات أهمية لا في سياق الجهود الآيلة إلى تحقيق المساواة فحسب، بل وفي سياق عقد الأمم المتحدة للتثقيف بشأن حقوق الإنسان.

٤١ - وطلبت المزيد من التفاصيل بشأن تكوين اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالمساواة بين الجنسين، وعن هوية من يرأسها، وماهية الموارد البشرية والمالية المتاحة لديها. كما أعربت عن رغبتها في معرفة

نسبة المهاجرات بالضبط، من أصل مجموع عدد المهاجرين. وأخيراً، أيدت طلب السيدة كورتى، أن تعطي لكسمبرغ الأولوية للاتفاقية في سياق الاتحاد الأوروبي، حيث أن من شأن هذه الجهود أن يكون لها أيضاً أثر إيجابي على البلدان المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، كبلدها تونس.

٤٢ - السيدة ودراووغو: قالت إنه ينبغي الثناء على لكسمبرغ، لإنشائها وزارة للنهوض بالمرأة منفصلة عن الوزارة التي تعنى بشؤون الأسرة، مما يبين اعترافها بأن للمرأة هوية مستقلة عن دورها في الأسرة.

٤٣ - واستدركت قائلة إن تنوع هياكل النهوض بالمرأة يشكل بالنسبة لها مصدراً للقلق، معلنة عن رغبتها في أن تسمع المزيد عن العلاقة بينهما. ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى وزارة النهوض بالمرأة السلطة السياسية والموارد الكافية لأداء دورها القيادي.

٤٤ - السيدة غونزاليس: قالت إن إنشاء وزارة النهوض بالمرأة، قد أشير إليها على أنها دليل على التزام الحكومة بموضوع النهوض بالمرأة، بيد أنه يبدو لها أن سياسة الأسرة وحقوق المرأة هما مسألتان مترابطتان، لذا ينبغي الربط بينهما. وأعربت عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن كيفية تنسيق السياسات في هذين الميدانين.

المادة ٤

٤٥ - السيدة غونزاليس: طلبت المزيد من المعلومات المحددة بشأن سياسات وخطط وبرامج الحكومة لإشراك المرأة في الحياة السياسية وما إذا كان ثمة أي إجراء إيجابي لتشجيع مشاركتهن في الأحزاب السياسية.

٤٦ - السيدة رييل: قالت إن التقرير يتضمن عدداً كبيراً من المعلومات عن الخطط والسياسات والبرامج، لكنها تساءلت عما إذا كان قد وضعت أي أهداف لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات، على سبيل المثال، خلال ٥ أو ١٠ سنوات من الآن. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان ثمة حصص لمشاركة المرأة في الهيئات واللجان الحكومية. وانطلاقاً من خبرتها، فإن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير عمل إيجابية لمكافحة عدم المساواة بصورة فعالة.

٤٧ - السيدة يونغ - تشونغ كيم: قالت إن برامج التعليم قد وصفت باستفاضة، لكن التقارير لا تتضمن معلومات عن الأهداف أو أي برنامج عمل ضمن جدول زمني. ويصف كل من التقريرين المرحليين الأولي والثاني، الإطار القانوني والمقترحات والمشاورات المعقودة لتشجيع عمالة النساء في القطاع العام، لكنه لم يجر ذكر أي خطة عمل بهذا الشأن. وثمة القليل من النساء في وظائف اتخاذ القرار في الحكومة، مع أن من المؤكد أن ثمة نساء مؤهلات بسبب ارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة في لكسمبرغ. وتساءلت عن سبب عدم اتخاذ أي تدابير خاصة في هذا الميدان.

٤٨ - الرئيسة: قالت إن لكسمبرغ تتمتع بمزايا تتمثل في ارتفاع الناتج القومي الإجمالي للفرد، وتساوي الفرص منذ عهد طويل في مجال التعليم، لكنها تعترف بنفسها بأن المساواة الفعلية لم تتحقق حتى الآن. وقالت إنه يكون من المفيد تقديم المزيد من المعلومات بشأن تدابير العمل الإيجابية.

٤٩ - وطلبت أيضا توضيحات بشأن التناقض البائن بين ما ذكر من أن معظم النساء اللواتي يعشن في لكسمبرغ، غير مشمولات في العمالة بأجر، وبين الإحصائية المذكورة لاحقا في التقرير الأولي، في المناقشة بشأن المادة ١١، بأن نسبة ٥٩,٤ في المائة من النساء اللواتي بلغن سن العمل يعملن بالفعل.

المادة ٥

٥٠ - السيدة فيرير: لاحظت أن ممارسات الاعتداء الجنسي قد أشار إليها في التقرير على أنها اعتداءات على مفهوم الحشمة العادي وليس على السلامة الشخصية للضحايا. وفي نظرها، ينبغي تعديل اللغة بحيث تعكس خطورتها الحقيقية. وأعربت عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن العقوبات المنصوص عليها حاليا بالنسبة لأفعال من هذا النوع، وكذلك بشأن البيانات المتعلقة بالعنف والمبوبة حسب الجنس. كما أن من المفيد تقديم تقرير مستكمل عن مركز القانون المقترح المتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل.

٥١ - السيدة ريبيل: أعربت عن اتفاقها والرأي القائل بأن من الصعب تغيير المواقف، واقتрحت أن يتم التركيز على دور الرجل داخل المنزل، ومسؤوليته المشتركة إزاء أولاده. أما فيما يتعلق بعمالة المرأة، حيث يشغل الرجال معظم مناصب التوظيف، ويتخذون معظم القرارات بشأن الترقيات، فإنه ينبغي تثقيفهم على تحييد الجنس في مجال ممارسات التوظيف والترقية.

٥٢ - السيدة كارترايت: هنأت حكومة لكسمبرغ على الوفاء بالتزامها الذي أعلنت عنه في مؤتمر بيجين، بافتتاح ملجأ للشابات. وسألت عما إذا كانت الشرطة، تقوم، من الناحية الإجرائية والفعلية، بتوقيف مرتكبي العنف ضد المرأة، وعما إذا كانت الشرطة والمحاكم يعاملون هذه الجرائم بنفس الخطورة التي يعاملون بها أفعال العنف الأخرى.

٥٣ - السيدة خافاتي دي ديوس: سألت عن الآثار المترتبة على القانون المقترح بشأن المنشورات الإباحية بالنسبة لمواقف الشبان من النساء، وعن مدى استعمال المنشورات الإباحية في لكسمبرغ. وطلبت أيضا توضيحات بشأن جريمة "الاعتداء المشين بدون اللجوء إلى العنف أو التهديدات".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

— — — — —